

لانه شرع عقوبة لدرك الثار بالثاء المثلثة المفتوحة وبعدها
 هم المقدوم ادركه ثار اذا قتل فانه حريمه كذا في المذهب وفي الصحيح
 يقال ثارت القتل والقتيل ثار او ثور في قتلت فانه هو القصاص
 قد وجب عند انقضاء الحياة فالمعقوبة المشروعة لدرك الثار وجبت
 عند انقضاء الحياة وقد علمت ان عند ذلك لا يجب له الا ما يضر اليه
 لحاجته من تجريرة رديته ووصيته والقصاص لا يصلح للثمن في ذلك
 وعلى هذا قد يتوهم ان لا يجب القصاص لان قد ثبت عند فرج عن
 الأهلية فانزال ذلك بقوله وقد وقعت الجناية على اوليائه اي
 المقتول من وجه لانقضاءهم بحياة فانهم كانوا يتأسنون ويتصرفون
 به وينتفعون به عند الحاجة فاجبنا القصاص للورثة ابتداء لحصول
 التشفى لهم والوقوع والجناية على حقتهم لان ثبت للميت ثم ينتقل اليهم حتى
 يجري فيه التورث كما في سائر حقوقه والسبب انفق للميت لانه المتلف
 نفسه وحياته وكان منتفعا بحياته اكثر من انتفاع الورثة فيصح غفر المجرع
 استحسانا والقياس عدمه لان القصاص يجب ابتداء للورثة لانه ففوفه
 يكون سقاهما غير قبل وجوبه وجه الاستحسان ما قد منا من
 ان السبب انفق له وقد ظلت قوة اثره بكونه العنق من وبال اليه
 يجب

فيجب تصحيحه بقدر الامكان ويصح غفر الوارث قبل موت المجرع
 استحسانا والقياس عدمه لان حقه ثبت بعد موته فغفره قبل موته
 يكون اسقاطا للمحق قبل ثبوته وهو باطل وجه الاستحسان ما قد منا
 ولذا قال ابو حنيفة ان القصاص غير موروث اي لا يثبت على وجه
 يجري فيه سلام الورثة بل يثبت ابتداء للورثة لما قلنا ان العرض منه درك
 الثار لكن القصاص واحد لان جزءا قتل واحد وكل واحد منهم كان يملكه
 وحده فاذا اغتاف احدهم واستوفاه بطل اصله وملك الكبير استيفاءه
 اذا كان سائرهم صغارا عند ابي حنيفة ولا يملكه اذا كان فيهم كبير
 غائب لاحتمال الفجور ومجان جرمه وجوده لكونه مندرا شرعا ولذلك
 قال ابو حنيفة في الوارث الحارث اذا اقام بنية على القصاص ثم حضر الغائب
 كلنا عادة البنية قيد بالقصاص لان انقلب مال الاصل موروثا
 لان موجب القتل في الاصل القصاص وعند الضرورة تجب له بغير خلفنا
 عن القصاص فاذا اجاء الخلف جعل كانه هو الواجب في الاصل وذلك
 يصلح كواجب البيت فيجعل موروثا لانه ان حقا الموصي له لا يتعلق
 بالثمن ويشعلق بالدية فاعتبر سلام الورثة في الخلف دون الاصل وفارق
 الخلف الاصل لاختلاف حالهما ووجب القصاص لان وجب في كافي الدينة